

أصول الشاشي

نظام الدين أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي
المتوفى سنة ٣٤٤ هـ

وبحاشيه

بمسئدة الحواشي

شرح أصول الشاشي
للمؤلف محمد بن يوسف الحسن الكنتروحي

ضبطه وضعه

عبد الله محمد الخليلي

تنبه:

وضعنا «أصول الشاشي» في أعمد الصفحات ،
ورضعنا شرحه «عمدة الحواشي» في أسفل
الصفحات على شكل حواشي ، وفصلنا بينهما بخط

مستورات

محمد رجاوي بيروت

لتنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

ذكره فليتوضأ). فعرضناه على الكتاب فخرج مخالفاً لقوله تعالى ﴿فِيهِ﴾^(١) رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا فَيُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالْأَحْجَارِ، ثُمَّ يَغْسِلُونَ بِالْمَاءِ. ولو كان مس الذكر حدثاً لكان هذا تنجيساً^(٢) لا تطهيراً^(٣) على الإطلاق.

وكذلك قوله عليه السلام: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل، خرج مخالفاً لقوله تعالى ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾^(٤) فَإِنَّ الْكِتَابَ يوجب^(٥) تحقيق النكاح منهن.

ومثال العرض على الخبر المشهور: رواية القضاء بشاهد^(٦) ويمين.

فإنه خرج مخالفاً لقوله عليه السلام: البينة، على المدعي واليمين على من أنكر.

= والحديث يقتضي أن يكون مس الذكر حدثاً يوجب الوضوء، لأنه أمر بالتوضي بعد مس الذكر. فلو لم يكن حدثاً لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة، لأن فعل النبي عليه السلام وكذا حكمه لا يخلو عن الحكمة، فإذا تعارض أي الكتاب والحديث فلا يترك العمل بالكتاب بالحديث الذي هو أدنى من الكتاب باعتبار العمل لا باعتبار ذاته فافهم.

(١) قوله (فيه) أي في مسجد قباء بالضم (والمد) قرية من قرى المدينة، روي أنه عليه الصلوة والسلام مشى حين نزلت هذه الآية ومشى معه المهاجرون حتى وقفوا على باب المسجد فإذا الأنصار جلوس، فقال: «يا معشر الأنصار إن الله تعالى قد أثنى لكم فما الذي تصنعونه عند الوضوء وعند الغائط؟ فقالوا: يا رسول الله نتبع الغائط الأحجار الثلاثة، ثم نتبع الأحجار الماء» فتلا النبي عليه السلام ﴿فَيُورِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ الآية.

(٢) قوله (تنجيساً للبدن) بالنجاسة الحكمية، وهي أقوى من الحقيقية.

(٣) قوله (لا تطهيراً) وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيراً على الإطلاق ومدحهم بذلك، ولو كان حدثاً لما استحقوا المدح، إذ الإنسان لا يستحق المدح بالتطهير في حالة الحدث فافهم.

(٤) قوله (فلا تعضلوهن) العضل: المنع والضيق، والخطاب الأولياء، أي لا تمنعهن وكانوا يعضلوهن بعد انقضاء العدة ظلماً.

(٥) قوله (يوجب تحقيق النكاح) الخ... أي ثبوته وذلك ينافي بطلانه كما هو صريح الحديث. ولقائل أن يقول: تحقق الشيء وجوده لا يستلزم صحته، ألا ترى إن الشيء يوجد بركنه ومحلّه بتمامه، ومع ذلك توقف صحته على شرط من الشرائط. كالصلوة توجد بشرائطها وأركانها، ومع ذلك توقف صحتها على ستر العورة والنية وغيرها.

وأجاب عنه الشارح رحمه الله في فصل الخاص: بأنه لما أخبر الشارع بوجود النكاح منها كان الموجود ما يكون نكاحاً عنده، ولا نعي بصحته شرعاً سوى ما يكون نكاحاً عند الشارع وهو مطلق عن قيد إذن الولي.

(٦) قوله (بشاهد ويمين) صورته: رجل ادعى مالاً مثلاً على غيره، ولا يكون له شاهد إلا واحد، فقضى القاضي بشاهد ويمين المدعي عملاً بخبر واحد. فهذا لا يجوز: لأنه مخالف للخبر المشهور وهو قوله عليه السلام (البينة على المدعي واليمين على من أنكر).

أصول الشاشي

لإمام نظام الدين الشاشي

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

على أساس حاشية

الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي المسقى به

”أَحْسَنُ الْجَوَابِ شَيْ”

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تفريج الأحاديث

مكتبة الشاشي كراتشي باكستان

وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ^٤ (النساء: ٨٣)

أُصُولُ الشَّاشِي

لِلإمام نظام الدين الشاشي

المتوفى سنة ٣٢٥

على أساس حاشية الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي
المسمى به

”أحسن الحواشي“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخريج الأحاديث

مكتبة الشاشي
كراتشي باكستان

وكذلك قوله ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ" ^{أي مثل الحديث السابق} ^{هذا الحديث} ^{بلا إذن} ^{يوجب تحقيق النكاح منهن.} ^{بلا إذن} ^{عرض خبر الواحد} ^{للقول} ^{عنه} ^{البينة على المدعى واليمين على من أنكر} ^{***} ^{فإن الكتاب} ^{يوجب تحقيق النكاح منهن.}

ومثال العرض على الخبر المشهور: رواية القضاء بشاهد ويمين*، فإنه خرج مخالفاً لقوله ﷺ: "البينة على المدعى واليمين على من أنكر"***

فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ: العضل: المنع والضيق، والخطاب للأولياء أي لا تمنعهن وكانوا يعضلوهن بعد انقضاء العدة ظلماً. يوجب تحقيق الخ: أي ثبوته، وذلك ينافي بطلانه كما هو صريح الحديث. بشاهد ويمين: صورته: رجل ادعى مالاً مثلاً على غيره ولا يكون له شاهد إلا واحد، فقضى القاضي بشاهد ويمين المدعي عملاً بخبر الواحد فهذا لا يجوز؛ لأنه مخالف للخبر المشهور، وهو قوله ﷺ: "البينة على المدعى واليمين على من أنكر" كذا في "الفصول". على من أنكر: أي على المدعى عليه وهو خبر مشهور، وبيان المخالفة عن وجهين: أحدهما: أن النبي ﷺ قسم بينهما، والقسم تقطع الشركة، فلا يكون اليمين حظ المدعي البتة كما لا يكون البينة حظاً للمنكر، والثاني: أن النبي ﷺ ذكر البينة واليمين على بلام الجنس فيقتضي أن يكون جنس، البيئات مشروعة في جانب المدعي، وجنس الأيمان مشروعة في جانب المنكر، ومن ضرورته أن لا يكون اليمين مشروعاً في جانب المدعي، فترك هذا بالخبر كذا في "المعدن".

* أخرجه الترمذي في "جامعه" في باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، رقم: ١١٠٢، وابن ماجه في باب لا نكاح إلا بولي، رقم: ١٨٧٩، وأبوداود في باب في الولي، رقم: ٢٠٨٣، والدارمي في باب النهي عن النكاح بغير ولي، والحاكم ١٦٨/٢، وأحمد ٦٦/٦ عن عائشة رضي الله عنها. ** أخرجه مسلم في باب القضاء باليمين والشاهد، رقم: ١٧١٢، وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما "أن رسول الله ﷺ قضى يمين وشاهد"، وأبوداود في باب القضاء باليمين والشاهد، رقم: ٣٦٠٨، عن ابن عباس رضي الله عنهما والترمذي في باب ما جاء في اليمين مع الشاهد يمين وشاهد رقم: ١٣٤٣، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: "قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد"، وابن ماجه في باب القضاء بالشاهد واليمين رقم: ٢٣٧٠، عن ابن عباس رضي الله عنهما. *** أخرجه الترمذي في باب ما جاء أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، رقم: ١٣٤١، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: "البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه".

أُصُولُ الشَّاشِي

(مَخْصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

(من رجال القرن السابع الهجري)

مع مُقَدِّمَة

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندري



(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)

أُصُولُ الشَّائِئِي

(مُخْتَصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشائسي

(مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ)

مع مُقَدِّمَة

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



يسمع وافترى فسمع منه أناس فظنوه^١ مؤمناً مخلصاً، فرووا ذلك واشتهر بين الناس^٢.
فلهذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب والسنة المشهورة.

ونظير العرض على الكتاب:

في حديث مس الذكر في ما يروى عنه عليه السلام: من مس ذكره فليتوضأ^٣،
فعرضناه على الكتاب، فخرج مخالفاً لقوله تعالى: فيه رجال يحبون أن يتطهروا^٤، فإنهم^٥ كانوا يستنجون بالأحجار ثم يغسلون^٦ بالماء،
ولو كان مس الذكر حدثاً لكان هذا^٧ تنجيساً لا تطهيراً على الإطلاق.
وكذلك قوله عليه السلام: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها

١ ش: وظنوه، ر: فظنوه أنه كان.

٢ لم أجده.

٣ أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وأبوداود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وغيرهم.

٤ سورة التوبة الآية ١٠٩.

٥ ش: وإنهم.

٦ "يغسلون" سقط من: ش.

٧ ش: هذا التطهير.

فنكاحها باطل باطل باطل^١، خرج مخالفاً لقوله تعالى: فلا تعضلوهن
أن ينكحن أزواجهن^٢،
فإن الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن.

مثال^٣ العرض على الخبر المشهور:

رواية القضاء بشاهد ويمين^٤،
فإنه خرج مخالفاً لقوله عليه السلام: البينة على المدعي واليمين على من
أنكر^٥.

[مخالفة الظاهر]:

وباعتبار هذا المعنى قلنا: خبر الواحد إذا خرج مخالفاً للظاهر
لا يعمل به،

ومن صور مخالفة الظاهر عدم اشتهار الخبر في ما يعم به البلوى في
الصدر الأول والثاني لأنهم لا يهتمون بالتقصير في متابعة السنة،

١ مر تخريجه .

٢ سورة البقرة الآية ٢٣٢ .

٣ ر، ش: ومثال .

٤ أخرجه مسلم في الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، عن ابن عباس أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد، وأبو داود في الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، والترمذي في كتاب
الأحكام، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب القضاء بالشاهد واليمين .

٥ أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على
المدعى عليه، وابن ماجه في الأحكام باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه .



نحمد الله تعالى على طبع المتن المتين في اصول الفقه والدين المسماة بالخمس المشهور

أُصُولُ الشَّاشِي

مع

أَحْسَنَ الْحَوَاشِي

—: قال العلامة اللكنوي: —

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا.... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسین“ وأنه لنظام الدين الشاشي، قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسین سنة فسمّاه به“

(الفوائد البهية، ص ۲۳۴)

— الناشر —

میدمی کتب خانہ - آرام باغ - کراچی

